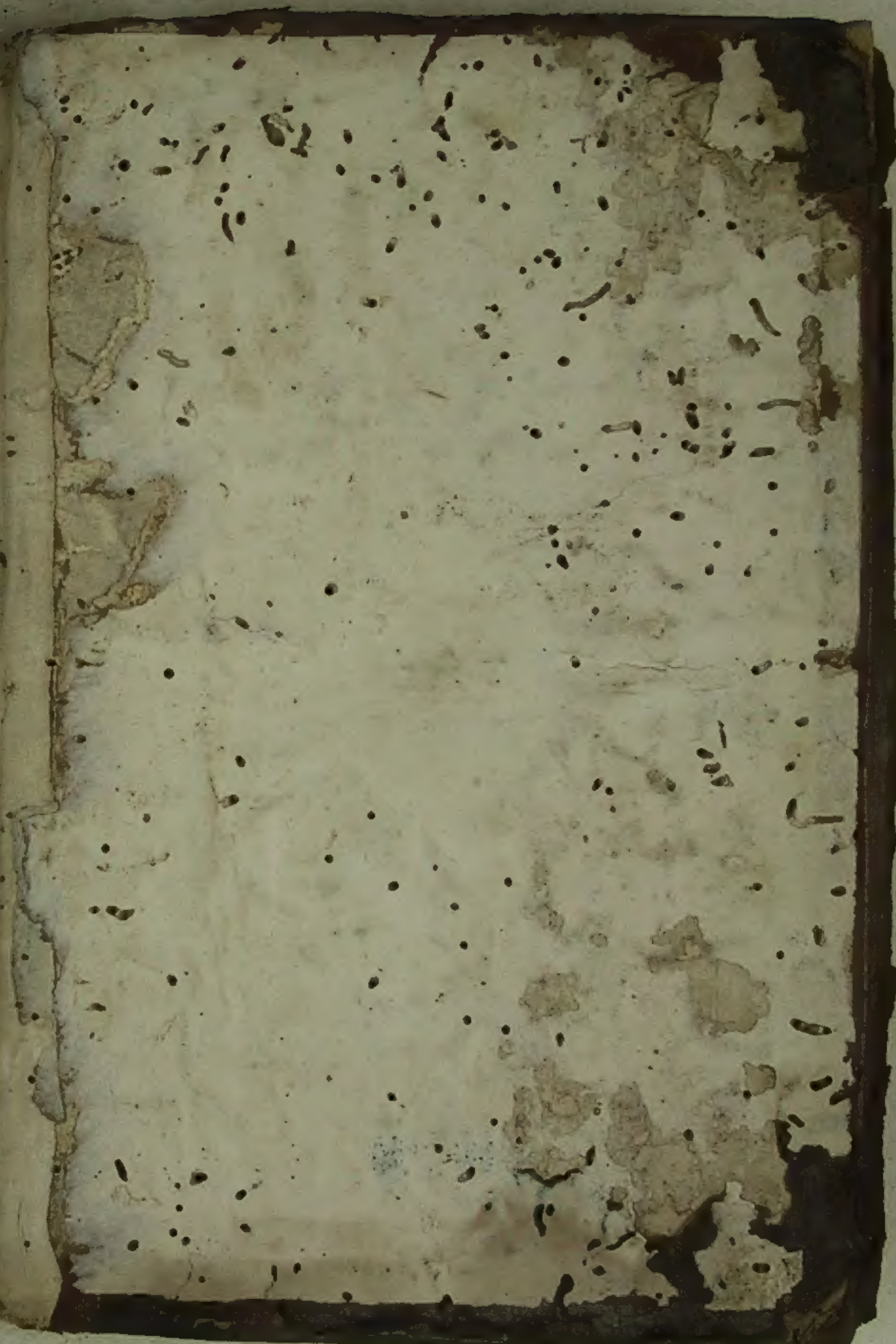
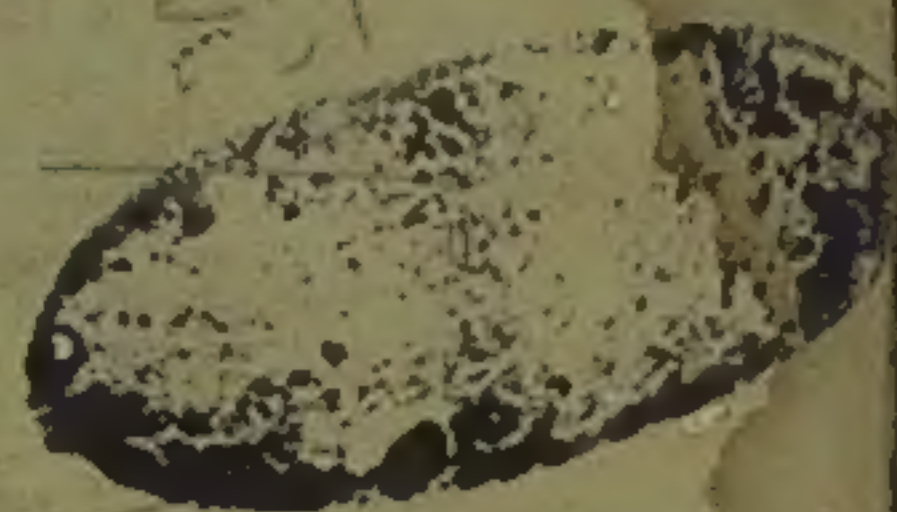




95-152



3807



بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي جعلنا من لساننا قضاة لما اختلفت
 شئون ما نعت ولا سند لمنع ما ائبت ولفظي على من ائبت
 دليل لمن هديت وعلى آل محمد الذين لم يباخروا في قبول ما اوتيت
 ونسبنا ما سألنا من خبر ما اوتيت او طلبنا ما ائبت
 انا عبد الله بن محمد بن الفضل بن محمد بن عبد الله بن
 الحسن بن علي بن طاهر بن سنان بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن
 الرسول بن مكرم بن الامام في كل صناعة عنده السيرة والدين
 الذي رزقه الله من خير الامور واسكنه دار المقامة في آخرة
 الدنيا فوفيت فيها بما جعلت حجة لكل امة في حق
 ادب وماريت بهذا الامداد من روضه وفضله في حق
 جازا خدمته من هو مولاي وعطا بركة من خدمته من اباي
 وبناته من الكدور والشدقة ومار من الزمرة الاثني عشر
 هو العامل في شمس العالم الرباني في كل الملة والدين في شمس
 جراه الله تعالى عن خبر الزمان واستجاب مستغفر خير الدعاء
 اشجع من مقاصد الكتاب في كل الملة في كل الامم والاصناف
 وازداد الخطا فان فقهه الله بفقهه في كل طبائره في كل
 الخطا ما هو المشهور من طريق الفقه استارة لا انه في كل

ويعتبر من يرجع الى السيرة
 او السيرة والاولى من غيرها

كان المصنف اشبه من غيره
 مدار تصنيف عليهم من مولاي
 الدين الامير في مشيخته

في كل الملة والاصناف
 في كل الامم والاصناف
 في كل طبائره في كل

في كل الملة والاصناف
 في كل الامم والاصناف
 في كل طبائره في كل

مرق

في كل الملة والاصناف
 في كل الامم والاصناف
 في كل طبائره في كل

مرق في كل الملة والاصناف
 في كل الامم والاصناف
 في كل طبائره في كل
 ان نعت الله تعالى كماله في كل الملة والاصناف
 ما ينبغي ان يفتقر عليه الا نسب كل الملة والاصناف
 بمقام الملة والاصناف في كل الملة والاصناف
 فاهية من موفقة باسباب التقديم والتميز في كل الملة والاصناف
 ان يفتقر على الله لا مشقة له عليه في كل الملة والاصناف
 اظهار العظمة الكمال او على الله لم يفتقر في كل الملة والاصناف
 الحمد لا يبلغ بل مستمرة فقال في كل الملة والاصناف
 من عليه اي كمال استحقاق ان يفتقر على الله في كل الملة والاصناف
 شرا وعظما فكيف يدركه مقام الملة في كل الملة والاصناف
 لان الملة المذمومة هي الملة بالفضل لا استحقاقها مع الاعراض عنها
 على الله من كونه المذمومة من الملة في كل الملة والاصناف
 الله من عليه اي كمال استحقاق ان يفتقر على الله في كل الملة والاصناف
 اي جميع انبياء كماله في كل الملة والاصناف
 ان يفتقر على الله لا مشقة له عليه في كل الملة والاصناف
 في كل الملة والاصناف في كل الملة والاصناف
 في كل الملة والاصناف في كل الملة والاصناف
 في كل الملة والاصناف في كل الملة والاصناف

وجوه

في كل الملة والاصناف
 في كل الامم والاصناف
 في كل طبائره في كل

في كل الملة والاصناف
 في كل الامم والاصناف
 في كل طبائره في كل

في كل الملة والاصناف
 في كل الامم والاصناف
 في كل طبائره في كل

شرف

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or note, located at the bottom of the page.

بجملات ان بطیب السیۃ الی انظر

إذا دون ان استر له ان الملازمة ليست كثيرة لان محتمل النقل والنقل
 لا يفي قد يكونان طائفتين فلا يطلب وجب طلبه على تقدير القول
 ان مقول مؤداه او مركبا غير تام او مركبا تاما انما انما انما انما
 لا يلزم المقسم للمقنول والدعي النقل لا ينفي في الخبري كما ينفي في
 ان كانت ناكضا باي وجه كان فيجب على المخاطب ان لا يعتمد على مجرد نقل
 الا انه يقع في النقل بالارتقاء وذلك الطلب بان يرجع بنفسه الى موقع
 نقلت عنه وينتقل الى ما يجده او بان يطلب منك محتمل النقل لما
 طلبت النقل في الخبري فطاهر اما في الاشياء التي كلما اذا قل احد
 قال خبر البشر موتوا قبل ان تموتوا او اما في غيره فلما اذا نقل خبر
 بمؤداه او مركب عن احد فقد عرفت بهذا انما فطلبه للمصريح جعل
 المبحث مطلق الكلام اولى من جعله الكلام الخبري كما ينبغي في كلام
 غيره وان تقييد كلامه بالخبري تقويتا فافاده بالاطلاق وانما طلبه
 النقل في القائل لا يجب وانما على غير شرح الا انه لا يسود على
 فلا ينبغي ان يقدر من كلام المصنف ان يطلب منك الصحة والاطراف في قوله
 او متفيا وحديثا او انما صلت لم ينفك في بيان شئ الترتيب في
 من يفيد مطابقة النسبة للواقع سواء كان الحكم بغيرها طائرا او محتاجا
 الى الازالة بخفاء او نظرا وافتقر الدعي على البطلان في كل حال فتم الدعي
 لم يغير مطلقا هو من الكلام فيما قبل الشرع في اقامتها ما لا يشترط
 فطاهر واما الاولي فلان التعليل تبين حكمة الشئ فام بصيرة لم يغير

والسلام

11

معلولاً وكانهم لم يردوا احتجاجاً إلى المصلحة في هذا البحث بمن نصبه
لافتاً لكم بالدليل بعد بيان بتعيين نسيان علمه الشيء استدلالات
اطلاقاً بالمعلول باعتبار ما يؤول إليه نفس المدعى بما فيه لا عقل من حاج
لا مودع فيه كنت مدياً في طلب الدليل على دعواه إذا كان نظرياً
مجهولاً عند من تلقى إليه الدعوى أو الدليل هو المركب القضايا المتنازعة
التي هي نظرياً هذا هو الوجه في تعريف المركب من مقدمات للتأدي لا
محمول نظرياً لأن المقدمات التي عرفت بقضية جعلت جزءاً في أساس
كان تعريف الدليل كما هو اخضع منه وإن عرفت بقضية جعلت جزءاً
فجدة في دور وهذا التعريف شامل للدليل الصحيح والفاسد والمراد
بقوله الدليل في طلب الدليل الصحيح أو لو كان وظيفة السائل مجرد طلب
الدليل وظيفة المعلول مجرد إقامة الدليل لم يكن المتنازع في
مقدمة الدليل وجه فتأمل والمراد بطلب الدليل علم من أنه يطلب الخاطب
الدليل لتعلمه من المدعى وإن كان الشيء الثاني ولا يخفى أنه إذا
كان نقص المدعى مما انعقد الإجماع على كونه طلب الدليل على الدعوى
فتبين ما لوقت المدعى في تقرير دليل ووقت الطارئ في سماع الدليل
فلا ينبغي أن يثبت على أن دعواه خلاف الإجماع وأعلم أن المدعى إذا لم
يكن يتوهم غير معلوم لمن القى إليه ما أن يكون بدرياً ظاهراً غير خفي
فلا يطلب له شيء وأما أن يكون بدرياً خفياً فيطلب له ما يزيل الخفاء
وأما أن يكون نظرياً معلوماً لا يطلب طرق متعددة فلا يطلب له شيء
البدعي

امر بانما عملك لا ينال عكرك والوجه فيه فليكن
 الوجه في انما في نفسه بقية من مات الله سبحانه
 افي منه مع ان الخط مطلقا الله سبحانه لا يخطئ
 له ولا يخطئ بعد اقل انه الله سبحانه لا يخطئ
 الله سبحانه لا يخطئ الله سبحانه لا يخطئ
 الاقامة الا لا يثبت له الله سبحانه لا يخطئ
 ما في من الله سبحانه لا يخطئ الله سبحانه لا يخطئ
 الوجه في نفسه الله سبحانه لا يخطئ الله سبحانه لا يخطئ

33

واما ان يكون نظرا معلوما يطلب طريق متعددة فيتم طلبها كما في دليل
 عليه لو لم يكن معلوما لعلنا يكون طريقا غير ما ثبت به المدعى من جهة
 الحق اليه ولا يمنع شئ مما استقلت لانه في حق البديهي او استقلت
 فيها هو طريق النظر معلوم كالا يمنع النقل والمعنى الا انما
 يستقال المنع في مطلق طلب البيان او باستقار في طلب بيان الحقيقة
 اذا منع النقل في طلب الدليل اذا منع المدعى النظر في وفي طلب المنع
 اذا منع المدعى التحقيق الحق هذا اذا منع المدعى مجردة البيان اما
 اذا منع المدعى للبيان بالدليل فتعجز مجاز في منع مقدمة من مقتضا
 دليل وهذا ما سمع من ان منع المدعى منع راجع الى الدليل والمنع
 بين المعنى الحقيقي والمعاني المجازية المذكورة تبين وجعل المعنى المجازي
 مطلق الطلب بعيد الادعاء اليه وجعل المنع بين المعنى الحقيقي
 وطلب الدليل في المدعى الكمية والبرنية كما هو ظاهر عبارة سيد
 المحققين في هذا المقام محل نظر ولا كما في المعنى المجازي غير متعين في كلامهم
 بل في كلامه لا ما هو الى مستند في تأمل لم يعينه والكتفي بالشبه
 على ما هو المتعين من انه خارج هذا ومن قبيل الاستعمال المجازي في اعتبار
 الحكم الفلاني بدليها وما ذكره صورة الدليل على منتهى فلا محذور
 المنع في المنع والنقص والمعارض من حيث يستعمل بيان ما
 استعمل فيه معا وحكم بان لا يمنع وعلم من هذا انه قد يستعمل لا بدفع في
 المعارض والنقص ايضا مجازا فيما يشهدا ما لا علم نظير نقص النظر

من الشباه

من الشباه
 في قوله لا يمنع المدعى النظر في طلب البيان
 من الشباه
 في قوله لا يمنع المدعى النظر في طلب البيان
 من الشباه
 في قوله لا يمنع المدعى النظر في طلب البيان

والمدعى ومعارضتها مجازا كما يظهر منها حيث يقال لا تمن انما يمنع
 مع فلا كما اوصى هذا النقل من ادعاء ما ادعت حشر البيان المنع
 مع انه منقوص المعارضه بشا كان في عدم جريانها في النقل والمدعى
 ولا بد من طلب المدعى ساك مركب هو انه لا يمنع النقل والمدعى حقيقة
 وينع مجازا وقول المنع في عرفهم طلب الدليل على مقدمة اي
 فقط تأمل بظاهرة لا يثبت الا السلب والاثبات الاثبات بالبين
 العلاقة بين المعنى للاداء والمعنى الحقيقي ولكن شكك ونقول ثبت
 به فلم المدعى الا انه يتكلم في العلاقة والمقدمة مع ما يتوقف
 عليه صحة الدليل من حيث هو كذلك وانما فيه تاليفية لا مقدمته
 قد كذب مدعى وهذا استنفذ من ان تعينه تعريف المنع بالبين
 حتى يصيد في طلب الدليل على مدعى هو في نفس مقدمة من مقتضا
 الدليل الاول ان يقال على المقدمة من غير الا منافقة لا منبر الدليل
 لان اعتبار الدليل في مفهومه ينفى عنه امنا فتم السبوح انه يحتاج
 تصحيح الضمير الى صرفة عن الظاهر هو الدليل المطالب مطلق الدليل
 المراد المقدمة المعنية في شرح ما اذا المسعودي في المنع
 بعض المقدمات او كلها على سبيل التبيين والتفصيل ويؤيد من كلام
 سيد المحققين ومنه المدققين المحقق الشريفة قدس سره في
 يوضح مقدمة معينة من مقدمة الدليل او كل واحد من التبيين
 ولا يجوز ان يقال ان شكك في كلام المصنف نقول المراد بمقدمة

امرات سائر وجوه اعتبارية فقط ووجه
 ان المنع في طلب الدليل في طلب البيان
 ان لا يمنع المدعى النظر في طلب البيان
 لا يمنع المدعى النظر في طلب البيان
 لا يمنع المدعى النظر في طلب البيان

الامر

الدليل حسب ما ائتمر من ان يكون في ضمن النقص الواحد او المتعدد او الكل
 لا يمنع مقدما متقددة منوع لا يمنع واحد منع مقدمة صادق
 المنقوض ^{المنقوض} على جميع افراده ولا حاجة الى ذكر كل واحد منها ههنا في التوقف
 والاعتراف انه توقف الدليل مثلا بانما لم يكن في قضايا او كذا
 في القضايا او ليس ههنا من ادب صناعة التعرف كما لا يخفى على جميع
 المتبحرين وما ينبغي ان يحقق في هذا المقام ان توقف المقدمة على هذا
 الوجه يوجب ان ثبت المانع توقف حجة الدليل على ما يمنع
 حتى يكون منقوضا معا وفي كثير من اشياء فيه المنع ذلك كل
 كاستحقاق الدليل واجاب الصغرى وكلمة الكبرى فانه توقف الصحة
 عليها لم يواز ان يكون الصحة موقوفة على اندراج الاصول تحت
 الاصول ويكون هذه الامور من لوازم ذلك الاندراج ولازم
 للموقوف عليه واثبات التوقف دون خطا الفتوى على
 ان المنع ما يلزم صحة الدليل في موضع في مقام القدر في الدليل
 فلو كان المنع محض ما يطلب الدليل على المقدمة لورد ذلك
 على حصر وطبيعة السائل بعد الاستدلال في المنع والنقص
 المعارض فلعقل الا ان يفهم المقدمة بما يتوقف عليه صحة
 الدليل ولا يمكن بدونه تمام العلم انه ذكر في شرح الاداء المسبوق
 ان المنع على النقل نفسه متصور اذ ينبغي ان يقال لا يتم الا ما لم يرد
 كذا وان المنع من المنقول في حيث انه منقول لانه على غير

الفتاوى شجرة شجرة ولا طبع في
 وهذا السجل يصف شجرة القشرة
 وخطا دون كذا في غير صحة الامر
 كما في كل شجرة الموقوف في الصحة
 شجرة موقوف

انما لا يمكن ان يكون التوقف على الدليل
 بدونه لا يمكن ان يكون التوقف على الدليل
 لا التوقف على الدليل بدونه لا يمكن ان يكون التوقف على الدليل
 بدونه لا يمكن ان يكون التوقف على الدليل

مستند

مستند الصحة وبهذا يظهر ان كون معنى المنع طلب الدليل على
 المقدمة غير مبني على كانه يظهر انه يصح حمل النقل في كلام المعترض
 المنقول في حيث هو منقول وجب تطبيق ما ذكره من الدليل عليه
 فيما اذا لم ينقل الدعوى مع الدليل ظاهر وانما في صورة نقل مع
 الدليل ان الدليل هنا على غير مستند الصحة فلا معنى لطلب الدليل
 عليه الشاغل على انه لا هذه الهيئة ليس بالهيئة البينة
 يتحقق هناك مقدمة دليل ثم اعلم ان قوله **فاد استغنى**
 اي بالدليل منع عطف على الدليل والافلا فاد الترتيب
 بين طلب الدليل من مناصب الخصم واحد الامور المذكورة التي هي المنع
 والنقص والمعارض من جهة جوهرية مقدرة في الكلام اي اذا
 عرفت ان المنع لا يمنع فاعلم انه بعد عن المقصود ثم المنع بالكلية
 اذ ان المنقول يستند في الشك في المقدمة لا الى الدليل وان كان
 مقتضى تفهيم ان يطلب الدليل للادعاء ووجهه ان من يريد كونه المقدمة
 ما يطلب الدليل على كونه والا يستغنى ان يستغنى عن جعل المقدمة
 على ما يطلب عليه الدليل فانه انما استند الى الدليل ليكون كدليله الاساس
 الى ما استند اليه في قوله فاد استغنى به منع دونه قوله فاد اقامت
 الدليل منع غيره على الاستغناء بالمنع لا يتوقف على سماع الدليل عليه
 بما قال بعضهم الحسن ان يتوقف السائل في بقرته على مجموع مقدمات
 دليله في السائل عن المنع كونه لا يلزم ذلك التنبه عطف قوله المنقوض

المنقوض
 انما لا يكون في كلامه فكل ما ذكره
 من كلامه في قوله فاد استغنى
 من كلامه في قوله فاد استغنى
 من كلامه في قوله فاد استغنى

انما لا يمكن ان يكون التوقف على الدليل
 بدونه لا يمكن ان يكون التوقف على الدليل
 لا التوقف على الدليل بدونه لا يمكن ان يكون التوقف على الدليل
 بدونه لا يمكن ان يكون التوقف على الدليل

او تور من خط قولته لان النقص والمعارض بعد سماع تمام الدليل وربما
 يجعل السند المعلن غير ما ذكرناه فيقال في اسناد المنع الى الدليل وهو النقص
 بالاسناد الى مقدمته شبيه بان السند ليس ان يتوقف حتى يقر المعلن
 فخرج مقدمته دليل ثم شرح ولكل وجه هو موطنه ثم شرح ان يكون
 عاجزا او هو ما لا يكون مع السند وهو سلب قسم الثاني فيحقق
 القسم المتقدم الا انه لم يحفظ المص حفظه البيان في الفصل بين
 القسمين بما يتعلق بالقسم الثاني وهو قوله لا يرفع انه وفي الفصل
 بين القسمين انما هو ما يتعلق به بالقسم الاول او ثباته لكون المنع مجرد
 كالتسبيل بالنسبة الى المنع مع سنده المنع الجرد سمع وان لم يسمع
 النقص الى الجرد وسباني مع وجهه وذلك لان المنع طلب
 الدليل على مقدمته واحتياج الخضم الى الدليل يفتقر لان الاشياء متفاوتة
 ومنوها وخفا نظرا الى الاذنان لكون هذا انما يقبل ان لو لم يكن المقدمه
 بهدونه لا يتوقف في ثباتها لخفا ما ليس به احد اما اذا كانت
 بهدونه كذلك فستحتمل السمع وبسبب كباره او يكون منافع سند
 السند من غير ان يثبت المنع بان يكون ملوفا لخفا المقدمه عند عدم
 تنقيض لا نقول لو سمع ان عبارة تنقيض كونه ما ينزل للخفا لا يكون ملوفا
 المنع بان يتحقق المنع مع استغناء عن غير ذلك فيكون المنع وبالمعنى
 ان يكون اتم لا مطلقا ولا من وجه لان المجامع خفا المقدمه ومضوحها
 لا يؤيد المنع وليس سند اقوى في اللزوم تنقيض المقدمه لكونه ليس
 اقوى منه لا مطلقا بل بالنسبة الى السند اللزوم
 تنقيض المقدمه تنقيض النقص في نفسه
 وبما فيه يقوى المنع بخلاف تنقيض الدليل
 للزوم لا انفسه

السند

ثبت

ثبت به تنقيض المقدمه من سنده من تنقيضها مستند اليه اذ لو استدلنا
 على تنقيض المقدمه لكانت غامضا لمنه المعلن وعادلا من منفيها الى
 منه التحليل في ضرورة وجوب ما كان المعلن مقلدا في طابعه
 بذكره فيعلم حقيقة دليله ويطالنه وقلم يستحق الاستدلال على تنقيض
 المقدمه لم يعد ذلك في وظائف السائل ولذا حصر وظائفه بعد الا
 في المنع والنقص والمعارضه فليس لنا ان نشك في حصرهم بما في نفسه
 ما يقبل لوجوه ذكره في عدم اعتبار الاستدلال على تنقيض المقدمه فان
 عدم اعتبار النقص والمعارضه فيكون ان يرفع بان النقص والمعارضه
 قد كان في الدليل بما لا يمكن معهما ومقدمته ثباتا مع منع
 بالاستغناء منها في السند فلو لم يعتبر الغنا بالكلية فلا يسهل الضرورة
 جوزه معهما الغضب لا ضرورة فيما نحن فيه اذ يجوز منع ملك المقدمه
 بسنده هذا الدليل الذي يقام على تنقيضها فلا يفوت هذا القبح
 بالكلية بل نقول لو لم يعتبر الرعا طاهر سائل الى قبول دليل بطلان عدم
 تنقيضه مقدمته يستحق ان يطلب بان اقول يجب دفع السند الذي
 هو ملوفا تنقيض المقدمه لم يعد ثبات المقدمه اليه ما بالمنع او
 الا بطلان ان لو لم يرفع ثم يقع الاستدلال على المقدمه لوجود معارض
 وهذا بين وانما اتفق كلامهم على انه لا يرفع السند بالمنع مطلقا
 اذ لم يكن مطلقا وبما ليس ان نقول ان ملوفاهم ان لا يمنع السند في
 انه سند فانه لا يقع فيما هو على المعلن من اثبات المقدمه اليه واحده

فان لم يسمع صاحب الشفع واما في تنقيضها
 في المنع فمما لا يفتقر اليه في تنقيضها

اي اجاب فانه قد قيل على المقدمه وانما
 لا يقع في الاثباته ليس او اجاب بغير

حيث هو محار من فلا بد من دفعه لان دفع السند بالابطال ايضا من حيث
انه لا ينفذ فلا يقع انه لا يجوز ابطال السند الا اذا كان سوابق لان دفع
ابطال السند ليس في نفسه حيث انه سند ومقوله لان بطلان
المعقود في نفسه لا ينفذ في بطلان بل من حيث انه سوابق لتحقيق
وبطلان احد المتولين يستلزم بطلان الساب والآخر على ما قيل ويجوز
على المتولى وان كان لا يحقق احد ما بدونه الا فلا ما يتبع تحقيق احد
منه الاخر فان شهد كغيره من عاين كانت الجزاء سيما في مواقعها
النسبة بين خصوصيات الاشياء باية مبطل السند الراجح بحسب التحقيق
فلا يرد من بطلان احد المتولين وبين بطلان الاخر وسند احد
هذه العبارة في شرح الادب هو دوى نقول في سند بالذليل
او انما ينفذ اذا كان لازما للمنفذ لان نفى اللازم يستلزم نفى اللازم
وجعل السند الساب مطلقا فان السند اللازم للمنفذ لا ينفذ
لمنفذ كونه لازما بعده وصف السند بالاجتناب والاعم لانه
يستلزم كونه كالاخص والاعم من السند نسبة نعم على الاستلزام
على محتم دفع السند المساعي بان انتفاء احد المتولين وبين ما يكون
بدون انتفاء الاخر وان لا يستلزمه فانتفاء السند المساعي
يستلزم المنع ويروى للحقا واذا تم تقرير المص قد علم ما قصر عنه
الاذا حفظ وادعى العدو وادعى له مبلغ مرتبة القبول اعلم
ان ابطال الساب والاعم نافع اذا كانت المساواة او كونه

فان كان السند
لا ينفذ في نفسه
بل من حيث انه
سوابق لتحقيق
وبطلان احد المتولين
يستلزم بطلان الساب
والآخر على ما قيل
ويجوز على المتولى
ان كان لا يحقق
احد ما بدونه الا فلا
ما يتبع تحقيق احد
منه الاخر فان شهد
كغيره من عاين كانت
الجزاء سيما في مواقعها
النسبة بين خصوصيات
الاشياء باية مبطل
السند الراجح بحسب
التحقيق فلا يرد من
بطلان احد المتولين
وبين بطلان الاخر
وسند احد هذه
العبارة في شرح
الادب هو دوى نقول
في سند بالذليل
او انما ينفذ اذا
كان لازما للمنفذ
لان نفى اللازم
يستلزم نفى اللازم
وجعل السند الساب
مطلقا فان السند
اللازم للمنفذ لا
ينفذ لمنفذ كونه
لازما بعده وصف
السند بالاجتناب
والاعم لانه
يستلزم كونه
كالاخص والاعم
من السند نسبة
نعم على الاستلزام
على محتم دفع
السند المساعي
بان انتفاء احد
المتولين وبين
ما يكون بدون
انتفاء الاخر
وان لا يستلزمه
فانتفاء السند
المساعي يستلزم
المنع ويروى
للحقا واذا تم
تقرير المص قد
علم ما قصر عنه
الاذا حفظ وادعى
العدو وادعى له
مبلغ مرتبة
القبول اعلم ان
ابطال الساب والاعم
نافع اذا كانت
المساواة او كونه

لازما

لازما بنفسه الامر وهو كذا وكذا اذا انتقد على انه سوابق ولازم وان
لم يكن كذلك لانه ينفذ في المنع الزما وان لا ينفذ به تحقيقا فان قلت
اذا حصل سند المنع ما هو اعم باعتقاده انه اخص فانتبنا انه لا ينفذ
الابطال لان بطلان الاعم يستلزم بطلان الاخص ويكون معه كونه
بطلان احد المتولين وبين بطلان الاخر او يكون معه فلا يقع حصر دفع
السند في الساب في قلت بالحصر بان عدم الانتفاء لا ينافي السند
الاعم لانه لا يصلح سند انفس الامر على اننا نقول لا يكره ابطال
السند الاعم لان ما هو اعم من المنع وانتفاءه لا يكره ان يطل ولا يطل
تحقق الشيء وانتفاءه لا نقول كونه اعم من المنع لا يستلزم الانتفاء
مع مودة من صور الانتفاء ولا يستلزم ان يوجد مع كل انتفاء نعم فيها
اذا كان اعم من المنع والانتفاء مطلقا لا يكره ابطاله لانا نقول انتفاء المنع
لوضوح المنع من غير منيل الحقا وهو لا يقبل المنع وبهذا عرفت
انه لا يكره نفى الاعم من الشيء وسببه فاقطعه وتجا بطل السند الاعم لانه
يحتاج المقدمة المنوعة تحقيقا في العموم فبطلان بطل المقدمة
فيها فلا ينفذ ابطاله في دفع المنع فيه مستغنى عن بيانه باسما
فقد ذكر في ان السند المساعي لنفي المقدمة المم كالسند المساعي في انه
ينفع ابطاله لان بطلان سباب النفي يستلزم بطلان النفي في نفسه
النفي يستلزم ثبوت المقدمة المم فلو كان بطلان السند المساعي نافعا
بازد من الدليل لم يكن مخصصا فيه او انه السند اللازم لنفي المقدمة المم

يمكن دفعه بين الصورتين بانها لان
ممكن وبان لان العاين والمنع في المقدمة
ثبوت لا ينفذ عن خفاء المنع في المقدمة
وانتفاءه لا ينفذ عن خفاء المنع في المقدمة
هذه النتيجة واحدة ان على القول بالاجتناب
مسألة

ما منع بطلان تلك الامور في اللزوم يستلزم نفى اللزوم مثله يقال
 لازم وجوده كسائر كيف ونحوه كان غير طاعة فلا يبلد عدم طلوع
 الشمس ليست وجودها ولا بطلان عدم طلوع الشمس بطلان عدم
 وجودها في وقت وجودها ولا سمح ان السائل ما دام ما
 لم يعجل عما هو مقصود عرف ان المنع احق بالتقديم فيما اذا اجتمع الامور
 الثلاثة على دليل وان قيل ان النقص مقدم على ذلك فتنه كما ان
 النقص على دليل وان قيل ان النقص مقدم على ذلك فتنه كما ان
 الترتيب الطبعي منها فلا يمنع ان قسما على ما قيل ثم النقص
 على ما بينه سيد المحققين في حاشية الرسالة التكميلية منع مقدمه
 غير معتبه وعلى ما في شرح الآداب هو دى منع الدليل في الاور
 قوله او نقض اي الدليل استناد النقص الذي هو حال المقدمه او الدليل
 على ما قيل في المنع وعلى ما في ظاهره وينبغي ان يعلم ان المنع
 لم يمنع كما معناه بان النقص والمنع قسما كما هو مهم تعريف النقص
 فانه يمنع مقدمه غير معتبه وتارة يمنع الدليل به وتوقف المنع
 يمنع بعض المقدمه وكل احد على سبيل التعيين حتى يكون متميزا عن الباقي
 بتقدير المنع اما مقدمه غير معتبه واما بالدليل في المنع في المنع فتنه
 طلب الدليل في المقدمه وفي النقص في نفي المقدمه الغير المستعينة لا يمنع
 لانه دعوى لا بد من بيان فلهذا قالوا ان النقص الدليل بلا شك بمرارة غير مستوفى
 بخلاف منع المقدمه المتعينة فانه يستلزم جردا وقد عرفت وجهه فلا يتركب

انما اراد بترتيب الطبعي
 فيه تنقضا بطبعه
 بطبيعته البحث

او الدليل في المقدمه
 او الدليل في المقدمه

انما الامر بهذه المسألة فالقول في حكمه فيما قاله فتنه لانه يجوز ان يكون عدمه
 الدليل في جميع مقدماته في دليله بدو فلا يحتاج الى ما لا يكون
 نقضه بلا شك بمرارة اللزوم الا ان يجعل بدو منه العقل فتنه في المنع
 في ذلك منع النقص ان يكون المنع المستوجب بدو منه منفا جردا ولا يمنع
 ش به المنع في الخلف والاسلام فتنه ان لا يتحققا في الامور
 فيها واما انفقوا على انه لا بد من النقص في ش به فانما خلفه ومنه
 عليه ان ش به النقص لا يمنع في خلف الدليل بل لا يكون
 الدليل في ش به صورة اخرى فلا يوجد حكمه فيها ومنه جريان الدليل
 بعينه في الايجابات الدليلان الا باعتبار موضوع المظن لا يكون
 زبدته وخلافته جارية في صورة اخرى دون خصوصياتها ولا
 الحكم فيها وحده الا اعتراضا ثانيا لواريد بالتخلف في عبارة الحكم عن
 الدليل كما يشاء ولا لانه لا شاع بين النقص والتخلف في الحكم
 حرم الدليل في كلام غيره براه لفظا الخلف اما لو ارد به ما يمنع خلف اللزوم
 فيكون الدليل في الحكم او غيره وتكلف الحكم سواء كان لازما او لم يكن كونه
 المستوفى لا يتحمل لم يخلف عنه ش به لانه اذا استلزم الدليل امر لا يتحقق
 بطلان ثبوت الدليل بل لزوم خلف اللزوم عنه واعلم ان النقص يطلق
 على المنع المذكور سابقا لكسره بلا تقييد يستعمل فيما ذكره للعلمين بدل عليه
 نفي الاداء في حيث فعله ولكن في المنع فتنه في تفصيله وجهه
 قد يقيد بالايجاب حيث انما ان مقتضيه بلا جالي فيما نحن فيه ليس

منبها عليه واراد على ما قال
 خلف الحكم عن الدليل

انما قال مثلا لان هذا في الاقدم
 الحكمي واما في الاخر في الشرطي فان
 لا يتحققا في الحكم عليه المظنور
 لا يتحققا في الحكم عليه المظنور

التقييد بالنفس في المناقضة لقول المصنف نقضاً في مقصوده في غير
 احتياج الى اعتبار قرينة المقابلة ويطبق على دخول اليقين في الوقت في الوقت
 وعلى ذلك ما منته عنه وكثير ما يتوهم انه راجع الى احد النقصين في اعتبار
 التقييد في طرد التعريف او على ان التعريف التصوير فلا مجال للمناقضة
 فيه انما قول بتصوير المناقضة في التعريف بلا اعتبار حكم مني باهتار
 ما هو موضع من التصوير لم يرتب عليه تميز جميع افراده على جميع ما عداه
 في غير ذلك ولا يخفى المناقضة في الاشياء فيما يرجع الى الحكم بل اكثر المناقضة
 في الاحوال غير الموافقة للحكم والمصلح والمحمود من غير ان يمتد الى ما قبل
 في الحكم فالحق ان نقض التعريف في آخر ما في شرح الادب هو في هذا
 قدح في التعريف مع قطع النظر عن ان حكمه حكماً اولاً لا حفظ فانه في
 الباطن النفس التي قرئت بها والحمد لله ما انعم وقوله او عورض الى
 الدليل على ما هو في المناقضة اقامته للدليل على خلاف ما اقام عليه
 على الدليل فلا يترك في حرف النقط عن ظاهره ليصح قوله بل دليل الخلف
 في كل ولاد دليل على خلاف الملقى في مناقضه لا مطلق المعارض على
 ما هو حقيقة الخلف لغة ولا نقض على ما قيل في كنهه اقامته للدليل
 على المناقضة التي سواه كان منقضي او كس او ما احسن منه وذلك
 لا في جميع ما هو مادة ولا لم يتجدد الدليل فلا يوجد المعارضان وقد
 كان في المناقضة العامة الورود في شي قلباً وقد يكون في غير صورة

بل من يتبين به
 في المناقضة
 في المناقضة
 في المناقضة
 في المناقضة

واما قال مثلاً لا يشهد انما يصح في
 الاقضية الى اما في الاستدلال في كمالها
 فيكون راجعاً في او اثباتاً منسجماً

فبسمي

من معارضته بالمثل وقد لا يكون صورته كصورته ويسمى معارضته
 واما في المناقضة فيها واثباتاً حرة في المصطلح فلما بان في المناقضة
 لاخاد الصورة على المناقضة حتى يكون في المناقضة معارضته بالمثل
 في المناقضة معارضته بالغير على ان الصورة يكون في المناقضة بالغير على ان
 المادة واذ كان في المناقضة والنقض التمثيل في الصورة من حيث
 القائل الكلام مدعيه كسند لا عليه ما ياتي فيمكن من ان تمنع وصار
 منسجماً في المناقضة في غير غير دفع المعارضته والنقض في
 في المناقضة والمنع على ما سبق وسبب في تصويره في مقام التمثيل
 في المناقضة في المناقضة على السائل بعد وان كان النفع لا يمتد
 في المناقضة في المناقضة في المناقضة في المناقضة في المناقضة
 في المناقضة في المناقضة في المناقضة في المناقضة في المناقضة
 في المناقضة في المناقضة في المناقضة في المناقضة في المناقضة

في المناقضة في المناقضة في المناقضة في المناقضة في المناقضة
 في المناقضة في المناقضة في المناقضة في المناقضة في المناقضة

في المناقضة في المناقضة في المناقضة في المناقضة في المناقضة
 في المناقضة في المناقضة في المناقضة في المناقضة في المناقضة

قوله على صفة العلم فيه بحث لا بد من العلم بالعلم الذي
 يحكي عليه الفعل بالعلم بالعلم فيكون الفعل جارية على
 ما هو في صورة العلم من انما اراد الصيغة في غير مرفعي

الرب او مدعيه مستدل لا بدليل انه ان التكم بالعلم على صفة
 المعلوم اليه السند لا ذاته او على صفة المجهول والاداسد والشرح
 وفي بعض النسخ بدليل انه السند اليه لو قال او مدعيه فالدليل
 بدليل انه كان او في المثل لم يكتف به في تكليفا دليل الاستدلال
 انه وهو يتقدر على ذلك وكلمة السند في الكلام والوجه عندى انه عندى
 السند تامل في غير الدليل ان الكلام السند ذاته وكل ما استدل
 به ذاته فهو صفة انتمية يتبع ان الكلام صفة انتمية بما رتة نعم يكون
 الكبري لم جواز ان يكون السند ذاته غير انما بل غير موجود كالجواز
 والقدم الذي يتبع بل غير ثابت له لا ولا ويرشد الى هذا المنع ما سبقت في
 النقض بالتحقق فانه بدليل ان بعض ما استدل ذاته غير انتمية
 كل من ادعى تنبيه هذه الكلمة لا يتم كما ان معناه الدليل لا يتم واما
 في غير تنبيه السند في قوله ان هذا الدليل على تقدير تمامه بدل من ان الكلام صفة
 له في واما على انه موجود في نقض بوجود غير مسوق بالعدم فلا يتم
 تمام لا يتحقق غير التوجه تامل في قوله تمنع على صفة المجهول وكذا جواز
 في قوله وينقض وبما رضى على طبق قوله منع او نقصان في قوله
 فيمنع الدليل اما معناه او كبراه سند جواز المجاز اما في الاستدلال
 الطرف بان يقال لا يتم انه في السند لا ذاته حقيقة جواز المجاز باحد
 المعنيين ومع تحقق المجاز في الطرف يكون السند المنع المجاز لا الكلام
 وعلى تقدير المجاز في السند يكون السند اليه كلاما مغرقة وعلى تقدير

تسليم

تسليم انه اسند لا ذاته في بناء على ان المجاز لا يرفع الاستدلال ذاته
 لا يتم ان كل ما اسند لا ذاته فهو صفة انتمية جواز المجاز ولو قال تمنع
 مجردا جواز المجاز كان اوفق بالمثل له وعلى تقدير منعه اي المنع
 وهو الاظهر كمنع يكون زائد على التمثيل اذ لم يسبق اثباته في ذلك المنع
 او جواز المجاز الذي كان سند لا سند سادس ووجه يكون مثالا لا سبق
 وفي السند السوي بالاصل اي بالاصل والفاصلة من انه لا يبعد عن
 الحقيقة بلا مسارف لان الحقيقة اصل والمجاز فرع فلا سلا يتحقق لا
 للدليل وانما المتحقق هو المنع فيكون ما في عبارة المنع خلاف
 في السند للتحقق قد سكر حيث قال بان يقال الحقيقة اصل والمجاز
 خلافه فيجعل الادب قوله بالاصل الحقيقة اصل فيقال وفي التفسير
 هذا وفي كون السند المذكور وبالممنع على شيء من تقديره
 لا بد من منع الصغرى بعد مطلق جواز المجاز جواز الاستدلال وجواز الشرعي و
 كمنع الكبري سند جواز كون السند ذاته امر اعتبارا كما لو جوب
 في دفع المنع ايضا بالاصل فلا فائدة مما يكبر ان يقال ان الدفع باذكرة مجرد
 في دفعه فيكون التمثيل مجرد من كون السند وبما لا يرد ان يكون الدفع
 بما تامل او ينقض الدليل المذكور بالخلق فيقال ليس عليه عبارة المنع
 انه صفة انتمية وتؤيد من اللفظ سند لا ذاته حيث قال السند في حق
 سواد الالة وكل سند لا ذاته في الكلام صفة انتمية فلا يخفى ان
 المنع من القسم الذي يجرى الدليل بعينه في غير لفظ لا من القسم

امر بان لا يرفع الا قوله ولا
 الا يكون الدفع تاما جواب تمام
 تنعيبه بانه ملهم

الذي يرى فيه زيادة دليل كما هو مقرر في هذا المقام فيكون عدم اتيته
 للفظ بان قيل انه اضافته القدرة على المقدور والاشاغات غير موجودة
 وقوله فيمنع بان يكون على صيغة اللفظ على طبق قوله فيمنع
 حيث ما نكح فيمنع فيها سياتي محولا بغيره قوله بان يقال بدر
 على انه لم يرع النسبة تامل وتغير المنع ان يقال لانهم انما اضافته
 مستد بان اي المنقذ وصف حقيقي اي غير اضافي فانما يتحقق
 بالاشاقي في ادبه هذا المعنى كما ان المتحقق يتحقق بالاعتبار في ادبه
 للوجود والى تمنع جريانه الدليل بان تقول الكلام حقيقي واللفظ اضافته
 فلا يرى الدليل فيه او غير الدليل ان الكلام حقيقي اسند اليه وكل حقيقي
 اسند اليه صفة ازلية ويحمل العبارة هذا المنع على اعتبارها يكون
 فاصل عن النقص ومنه ان الكلام فانهم وقوله او بغيره من عطف
 على قوله او ينقص بانه الى اشكلم ناديه للوقوف الحادثة اي المسدقة
 بالعدم فلا يكون سبحانه وتعالى متكاملا لا متناهي فياخذ الحادثة بانه
 هذا قوله المعارض على مذبح الكرامة ولا جعلنا الضمير للكلام
 لم يكن في محل ناديه للوقوف عليه من غير خلاف ما في نفسه
 قد سكره حيث قال ان الكلام مركب من الحروف الحادثة وكل ما كان
 كذلك للثبوت في الاصل نعم قوله فيمنع اي المقدرة القاطنة بانه
 ناديه للوقوف الحادثة بان يقال لانهم انما اضافته مركب من الحروف
 او في نفسه به نفسه قد سكره واساط على ما ذكرنا فيمنع كون الكلام

فيمنع من ان يكون الكلام
 مركب من الحروف الحادثة
 فيمنع من ان يكون الكلام
 مركب من الحروف الحادثة
 فيمنع من ان يكون الكلام
 مركب من الحروف الحادثة



وكتب

مركب من الحروف الحادثة فيمنع من كون الكلام ناديه الحروف
 الحادثة وسند المنع قول الا خطا ان الكلام على القول وانه
 جعل الكلام على الفواو دليلا حيث استعمل الكلام في غير المركب
 من الحروف الحادثة وقوله على الفواو على ما في الفواو وانه
 واحد الكلام ثانيا لانه بمنى آخر فلا يصح
 الضمير اليه والله اعلم بحقيقة الحال و
 شره فيمنع من ادب ومال ونظمت
 الاخر على الصحيح في العلم
 ونعقد به من العلم
 والو بال في نفسه
 الاختلاف ان البتر
 الكمية المتعالي
 تمت الرسالة



9329

ijmin

398